FARRER & Co

رؤية

**إغلاق الحسابات المصرفية: التهديد الخفي**

10.10.2023

 

ليست هذه هي المرة الأولى التي يتصدر فيها نايجل فاراج (Nigel Farage) عناوين الصحف، وإن كان قد تصدرها هذه المرة لأنه اختار الإعلان عن تعرضه «لإغلاق حسابه المصرفي» من قبل البنك الخاص، Coutts، وهو جزء من مجموعة NatWest المصرفية. يشير مصطلح «إغلاق الحساب المصرفي» إلى قطع مصرف أو مؤسسة مالية علاقته التجارية من جانب واحد مع العميل دون سابق إنذار. وداخليًا، تشير البنوك إلى هذا القرار بإسم «إزالة المخاطر».

ما أبرزته قصة فاراج بشكل خاص كان تحرك البنوك لإغلاق الحسابات الخاصة بالأفراد، عادةً ولكن ليس دائمًا، الأفراد ذوي الثروات العالية (HNWIs) المرتبطين بآراء سياسية واجتماعية وشخصية يعتبرها البنك غير مقبولة. وفي الوقت الذي يستحيل عمليا العمل دون الوصول إلى حساب مصرفي، فإن إغلاق حسابك المصرفي يكون له عواقب وخيمة للغاية ويمثل عقوبة قصوى دون القدرة على القيام في الواقع بأي عملية، عادلة أو غير عادلة، للطعن الفعال في القرار.

 **زيادة الامتثال**

تتمتع البنوك منذ فترة طويلة بالقدرة على إغلاق حسابات العملاء. ويشمل ذلك الحالات التي توجد فيها أسباب معقولة للاشتباه في وجود أنشطة احتيالية، أو غسل أموال، أو تمويل إرهابي ضمن أنشطة غير قانونية أخرى. كما ستغلق البنوك أيضًا الحسابات عند تقديم معلومات خاطئة لها أو إذا تعرض موظفوها لسوء المعاملة. حتى الآن، كل شيء مفهوم.

ومع ذلك، في أواخر العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين (s2010)، طورت البنوك الممارسة الخاصة بإجراء عمليات بحث روتينية للعملاء الأفراد ذوي الثروات العالية (HNWIs) فيما يتعلق ببذل العناية الواجبة عن طريق استخدام عمليات البحث الأساسية عبر الإنترنت، ومقدمي قواعد البيانات، والمحققين الخارجيين لإدارة مخاطر سمعتها الخاصة. عادة، كان هناك بندًا غير بارز في الشروط والأحكام (يبدو الآن أنه تم إزالته من معظم اتفاقيات بنوك التجزئة في المملكة المتحدة، إن لم يكن منها كلها) والذي ينص على أنه يمكن للبنك إغلاق الحساب إذا كان استمرار تقديم الخدمة يمكن أن يتسبب في إلحاق ضرر بسمعة البنك، علاوة على ذلك، أن البنك لم يكن بحاجة إلى تقديم أي سبب لقراره.

في حين أن هناك عددًا محدودًا من المناسبات التي يُطلب فيها من البنك قانونًا عدم إبلاغ العميل بأسباب إزالة المخاطر، إلا أن عدم تقديم الأسباب أصبح ممارسة عادية، بغض النظر عما إذا كان البنك ملزمًا قانونًا بعدم تقديم تفسير.

في السنوات الأخيرة، تمت إزالة بند السمعة. ومع ذلك، تستمر الممارسة الخاصة بإجراء عمليات البحث فيما يتعلق ببذل العناية الواجبة وإغلاق حسابات العملاء دون تفسير أو تحدي. والآن تعتمد البنوك على عدد من الأسس التعاقدية لإغلاق الحسابات التي تشمل الموقف الذي قد يضع فيه العميل البنك في وضع يمكن أن يخالف فيه القانون أو اللوائح أو المدونات أو الواجبات الأخرى أو إذا كان الاحتفاظ بالحساب سيعرض البنك لإجراءات أو انتقادات من أي جهة حكومية أو هيئة رقابية أو وكالة لإنفاذ القانون. وهذا الأمر يكون فضفاضًا وواسع النطاق بما يكفي لمنح البنوك، من الناحية العملية، سلطة تقديرية واسعة، خاصة عندما ترفض إعطاء أسبابها.

 **المعلومات الخاطئة**

تكمن مشكلة العملاء في أن العناية الواجبة للبنك غالبًا ما تكون معيبة. حيث تعتمد على ما يقرأونه على الإنترنت وما هو وارد في تقارير قواعد البيانات لتكون دقيقة وكاملة ومحدثة. في كثير من الأحيان لا تكون كذلك. في سنواتنا الطويلة من الخبرة العملية الآن، لا تأخذ البنوك في الحسبان ما يتعلق بما تقرأه، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أنها لا تملك المعرفة للقيام بذلك.

تعتبر قواعد البيانات مشكلة لأنها تعمل عن طريق جمع المعلومات من مصادر عامة متاحة على الإنترنت ثم استخدام تلك المعلومات لتجميع تقاريرها. لقد كتبنا سابقًا عن الإجراءات التي يمكنك اتخاذها إذا وجدت نفسك على قاعدة بيانات كهذه.

**السمعة، والأصول غير المرئية**

إغلاق الحسابات المصرفية له تأثيرات خطيرة على الأفراد ذوي الثروات العالية (HNWIs) والمؤسسات على حد سواء. إذ يجعل الأنشطة الروتينية مثل دفع الفواتير، أو تحويل الأموال، أو استلام الرواتب أمرًا صعبًا. علاوة على ذلك، فإنه يعيق العمليات التجارية اليومية ويعرقل التجارة الدولية.

بينما يستمر الجدل، فإن التداعيات الفورية تقدم درسًا بالغ الأهمية – وهي الأصول غير المرئية، والتي غالبًا ما يتم تجاهلها، للسمعة المالية. بالنسبة إلى الأفراد ذوي الثروات العالية (HNWIs)، وتشمل التداعيات المحتملة انخفاض الوصول إلى المنتجات المالية التنافسية، والتردد من المستثمرين، والتدقيق من قبل الجهات الرقابية وسلطات الضرائب. يضفي مأزق فاراج مصداقية على الحجة القائلة بأن الحفاظ على السمعة المالية للفرد هو جزء لا يتجزأ من الثروة مثل إدارة الأصول الملموسة.

ترتبط الثروة الشخصية والسمعة المهنية ارتباطًا وثيقًا. حيث يمكن أن تؤدي الإخفاقات في الإدارة المالية الأخلاقية والشفافة، بشكل متعمد أو عن غير قصد، إلى فقدان كارثي للاحترام الشخصي والمهني. يمكن للمخالفات المالية المحتملة أن تدفع فردًا يحظى بتقدير كبير إلى دوامة من الأسئلة وتراجع الرأي العام.

**موارد لمن أغلقت حساباتهم المصرفية**

يعد التعامل مع حالة إغلاق الحسابات المصرفية أمرًا شاقًا. ومع ذلك، هناك إجراءات يمكن للأفراد والمؤسسات اتخاذها لمواجهة قرار إغلاق الحسابات المصرفية أو التخفيف من تداعياتها.

**الطعن القانوني**

على الرغم من أنه قد يتم الطعن في قرار البنك لكونه خرقًا للعقد أو تمييزيًا كما في حالة إغلاق الحساب بسبب الآراء السياسية للفرد، فإن الحقيقة هي أنه من غير المرجح جدًا من الناحية العملية أن تكون الإجراءات القانونية المباشرة ضد البنك ناجحة. علاوة على ذلك، لن تقبل البنوك عادةً إغلاق الحساب بشكل غير صحيح وتتردد في تقديم أي معلومات حول سبب إغلاق الحساب، حتى لو كانت الشروط تشير إلى خلاف ذلك. على أي حال، سيتطلب الأمر موارد مالية وقانونية كبيرة، بالإضافة إلى الوقت اللازم لمواجهة البنك، عندما يكون الخيار الأكثر إنتاجية على الأرجح هو العمل بجد للعثور على خيار مصرفي جديد.

**المُحَكِّم المالي**Bottom of Form

العملاء الذين يشعرون أن حساباتهم أُغلِقت بشكل غير عادل لديهم الحق في تقديم شكوى للمُحكِّم المالي. يقدم المُحكِّم خدمات حل النزاعات، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى التفاوض والوساطة وربما عكس قرار إغلاق الحسابات. ومع ذلك، هناك تساؤلات رئيسية حول الفعالية والوقت اللازم لحل المشكلة عبر هذا الطريق.

**مقدمو الخدمات المتخصصون**

تختص بعض المؤسسات المالية بخدمة الأفراد ذوي الثروات العالية (HNWIs) والأشخاص ذوي الثقل السياسي (PEPs)، مع التركيز على فهم احتياجاتهم الفريدة وتقديم خدمات متخصصة. قد يؤدي هذا الأمر إلى تقليل احتمالية اتخاذ قرار سلبي.

**الخدمات المصرفية البديلة**

يمكن للأفراد والمؤسسات أيضًا الاستفادة من السوق المتنامية للتكنولوجيا المالية. فالبنوك عبر الإنترنت وخدمات الدفع ومنصات العملات المشفرة لديها متطلبات أقل صرامة وقد توفر طوق النجاة الضروري للأفراد أو المؤسسات التي أُغلِقت حساباتها المصرفية.

**إزالة المشكلة الأساسية**

 من المعقول، قدر الإمكان، أن يتم إزالة المشكلة التي دفعت البنك لاتخاذ قراره. سيتطلب ذلك فهمًا لطبيعة المشكلة (التي تكون واضحة في بعض الأحيان)، قبل البحث عن إزالة المشكلة أو تحسينها، سواء عبر الإنترنت و/أو مع مقدمي قواعد البيانات. هناك عدة طرق قانونية وغير قانونية لتحقيق ذلك وقد يكون من الضروري العمل مع متخصصين مختلفين مثل المحققين والاتصالات وتحسين محركات البحث لتحسين الملف الشخصي للفرد.

**رسائل الراحة**Bottom of Form

يُطلب منا في كثير من الأحيان تقديم تفسيرات للمؤسسات المالية توضح بالتفصيل سبب التشكيك فيما قد يقرأوه عن عميل أو اعتباره غير موثوق به. في كثير من الأحيان تعتبر هذا خطوة مهمة عند طلب فتح حساب جديد، لكنها ستتطلب مستوى معقول من العمل قبل أن نستطيع أن نقنع أنفسنا بأننا يمكننا بشكل مشروع إرسال مثل هذه الرسالة.

**الوقاية والصيانة وتعزيز السمعة المالية**

إذن، كيف يمكن للأفراد ذوي الثروات العالية (HNWIs) أن يعزلوا أنفسهم عن التعرض لمصير مماثل؟ الجواب يأتي في ثلاث خطوات مترابطة:

* Top of Form

* من الواضح أن الوقاية تتطلب تجنب نشوء مشكلة في المقام الأول والتي يمكن أن تؤدي بعد ذلك إلى قرارات البنوك بإزالة المخاطر. من السهل قول هذا الأمر أكثر من فعله في بعض الأحيان. ومع ذلك، إذا نشأت مشكلة، فمن الأهمية بمكان الحد من نطاق السرد، وبالتالي تأثيره. وحسب الاقتضاء، يمكن أن يتضمن الأمر اتخاذ قرارات جيدة وقائمة على السمعة حول مسائل مثل مخططات التهرب الضريبي، والممتلكات الخارجية، ومعرفة الشركاء والشركات التابعة. تبدأ الوقاية أيضًا بالشفافية. يشكل هذا الأساس المتين للسمعة المالية ويتطلب حفظ السجلات السليمة، وإعداد التقارير الواجبة، والاستعداد لفحص الأنشطة. إنه يعني العمل مع المؤسسات المالية ذات السمعة الطيبة والمستشارين والاستثمارات التي تتحمل الفحص التنظيمي.
* Bottom of Form
* الصيانة تتطلب الالتزام المستمر بالممارسات الأخلاقية والالتزام القوي بالشرعية المالية. وينبغي على الأفراد ذوي الثروات العالية (HNWIs)، بالنظر إلى تعاملاتهم المالية، ومعرفتهم بالمستوى الإضافي من الفحص الدقيق الذي يواجهونه، أن يستمروا في ضمان اتخاذ القرارات التي ستتحمل التعرض للكشف؛ ومراجعة ملفهم الشخصي على الإنترنت بشكل دوري لتوقع المشاكل؛ وإدارة المشاكل بفعالية قدر الإمكان (يمكن القيام بكثير); والترويج بشكل استباقي للملف الشخصي الحقيقي على الإنترنت الذي يمثل الفرد واهتماماته بشكل دقيق.
* تعزيز السمعة المالية يتجاوز تجنب الفضائح. إنه يتطلب المشاركة النشطة في الأنشطة التي تولد رؤية إيجابية. كما أن الاستثمار الأخلاقي، والأعمال الخيرية، والريادة الفكرية في المسؤولية المالية يمكن أن تضع الأفراد ذوي الثروات العالية (HNWIs) في موقع الرائد في مجال اللياقة المالية. ويمكن أن تعمل مثل هذه التدابير الاستباقية كتأمين ضد موجة من السلبية التي قد تضر بسمعة العميل، على الرغم من أنه من الضروري أيضا تجنب الاتهام بالنفاق.

**التطلع إلى المستقبل**

يُعد اتجاه إغلاق الحسابات المصرفية في السنوات الأخيرة بمثابة تذكير واقعي بالرقص الدقيق بين الثروة والسمعة. بالنسبة لأصحاب الثروات العالية، الحفاظ على سمعتهم المالية وصيانتها وتعزيزها يشكل النقطة المحورية التي من المحتمل أن يعتمد عليها مستقبلهم المالي.

Bottom of Form

نحن ننتظر لنرى اللوائح الجديدة التي تضعها الحكومة، على الرغم من أن التغيير في الحكومة قد يؤثر أيضًا على ما إذا كانت هذه اللوائح ستمضي قدمًا، وإذا كان الأمر كذلك، بأي شكل ستُطَبق. ومع ذلك، سوف يستمر العديد من الأفراد في مواجهة التحدي المتمثل في اغلاق حساباتهم المصرفية، ولكن أولئك الذين يتوقعون هذا الخطر سوف يكونوا في أفضل وضع لتجنبه في المقام الأول، ولكن أيضًا سيكونون أكثر قدرة على الاستجابة إذا عانوا من مثل هذا المصير.

هذا المنشور هو ملخص عام للقانون. لا ينبغي أن تحل محل المشورة القانونية المصممة حسب ظروفك الخاصة.

© Farrer & Co LLP، أكتوبر 2023

Top of Form

Bottom of Form

هل ترغب في معرفة المزيد؟

**اتصل بنا**

|  |
| --- |
| **حول المؤلفين** |
| Image | **جوليان بايك(Julian Pike)** شريك |
|  تتمتع ممارسة إدارة السمعة لجوليان بتقدير كبير للغاية وتستفيد من خبرته المتخصصة في قطاع الرياضة، حيث يمثل العديد من الهيئات الإدارية الوطنية والأندية ذات الأسماء المعروفة والرياضيين والرياضيات ذوي الشهرة العالية. |
|  |  [صفحة الملف الشخصي لجوليان](https://www.farrer.co.uk/people/julian-pike/) البريد الإلكتروني لجوليان+44 (0)20 3375 7217 |
|  |
| Image | **أوليفر لوك(Oliver Lock)** شريك أول |
|  |  |
|  | يقدم أوليفر نصائح مخصصة ومبتكرة لإدارة السمعة للأفراد البارزين والمكاتب العائلية والجمعيات الخيرية والشركات والمديرين التنفيذيين. لديه خبرة خاصة في تقديم المشورة لمن يعملون في قطاع صناعة الترفيه والعلامات التجارية الفاخرة حول كيفية إدارة القضايا الحساسة والاستجابة لها حيث توجد مخاطر تتعلق بالسمعة. |
|  | [صفحة الملف الشخصي لأوليفر](https://www.farrer.co.uk/people/oliver-lock/)البريد الإلكتروني لأوليفر+44 (0)20 3375 7201 |
|  |





© Farrer & Co LLP 2024 جميع الحقوق محفوظة.

Farrer & Co LLP شركة مرخصة وتخضع للوائح الهيئة القانونية للمحامين (رقم تعريفي 447822)Bottom of Form